مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية ISSN :2353 - 0529
المجلد3 ، العدد5، (جانفي2015) EISSN : 2600-643x

نحو تشكيل مقاربة سوسيولوجية لتحليل الاتجاهات الجديدة في النسق المهني

روان مليكة
قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الجزائر02

ملخص:

من المهام العاجلة والرئيسية التي تنتظر المشتغل بقضايا علم الاجتماع المعاصر، التوجه باهتمامه ونظره إلى الاعتناء بمجمل القضايا التي ترك الحياة اليومية لكثير من الفئات الاجتماعية، وخاصة منها التي تعاني التهميش والإبعاد والضغط الاجتماعي، وسيكون من المفيد علميا تقديم المساهمة المنتظرة في مجال تشكيل مقاربة سوسيولوجية تهتم بدرجة كبيرة بالبث في تحليل الاتجاهات الجديدة في النسق المهني، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تبذل الجمعية الأمريكية لرؤساء المؤسسات والصناعة بالاشتراك مع علماء الاجتماع، على تحديد معالم سياسة الشغل وتطوير الأداء الإنتاجي والإنساني في النسق المهني لخدمة المطالب العمالية العاجلة، وذلك لكي يتم بناء المجتمع بصورة سليمة من الناحية الاقتصادية، حيث يجب دراسة احتياجات كل الفئات الاجتماعية وعلى رأسها فئة الشباب بصفة خاصة من هذه الناحية بالذات، ذلك لأن الشباب يمثلون تيارا قويا في المجتمع، والجدير بالذكر هنا أن عدم استثمار قوة الشباب (كقوة عمل) في المجتمع لا يعوق عملية الإنتاج فقط وإنما قد يتسبب في أن يصبح الشباب معوّل هدم لكل ما بناه الآباء والأجداد في المجتمع، كما أن ممارسة هذه الفئة لنشاطات اقتصادية تتأرجح بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي تدل على روح المقاومة لديهم وكذا قدرتهم على التكيف تحت الضغط لظروف الحياة اليومية.

Résumé:

La participation dans la vie économique est essentiellement basée sur le degré d'intégration des jeunes dans la vie économique et

sociale l'étude des besoins fondamentaux de cette population démontre, d'une part l'importance du travail comme valeur sociale pour la stabilité sociale, et le développement du secteur informel comme « secteur-refuge » et couverture économique et sociale d'une autre part.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة البطالة من أكبر العقبات التي تعترض مسيرة التنمية في دول العالم، ولا تتمثل خطورة المشكلة في التزايد المستمر لعدد البطالين فحسب، بل فيما ينجم عنها من تفاقم للآفات الاجتماعية، وتعد الجزائر من بين المجتمعات التي كانت ومازالت تعاني من هذه المشكلة؛ حيث شكلت إحدى أكبر الاهتمامات عبر كل السياسات الاقتصادية التي مرت بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

لقد عرفت البطالة تفاقما مستمرا انطلاقا من منتصف الثمانينات حيث قدرت البطالة سنة 1986 بـ 17.4% (1) خاصة مع الأزمة البترولية عام 1986، وظهرت في السنوات الأخيرة بشكل مكثف وعنيف في الحياة اليومية للجزائريين حتى أصبحت تحتل مكانة بارزة في الانشغالات الوطنية، وواكب ذلك الانخفاض في المعدّلات الخاصة لنمو الإنفاق الحكومي الاستثماري، وبالذات في مجال البنية الأساسية. تزامن هذا الوضع مع زيادة النمو السكاني الذي أدى إلى ارتفاع عدد السكان الناشطين بحوالي 500.000 نسمة سنويا مما نتج عنه زيادة الضغط على الطلب الاجتماعي لا سيما على الشغل بحوالي 300.000 عامل كامن سنويا.(2)

هذه الأزمة التي ألحقت بالاقتصاد الوطني لم تجبر السلطات العمومية على توقيف التشغيل من جانب المؤسسات الاقتصادية فحسب، بل كانت وراء تأخر انطلاق مشاريع جديدة، وبالتالي حالت دون التمكن من خلق وحدات اقتصادية منشطة لمناصب العمل.ففي سنة 1994 بلغة نسبة البطالة 24.4%

أمام عجز القطاعات الاقتصادية العمومية منها والخاصة عن توفير مناصب الشغل للقادمين الجدد إلى سوق العمل، اعتمدت الحكومة سياسة تهدف إلى تشغيل الشباب قصد بعث روح المبادرة والاعتماد على النفس وكذا بغرض مكافحة البطالة والإقصاء الاجتماعي فانطلقت العملية بوضع أول برنامج لتشغيل الشباب (PEJ) عام

1988 وامتد إلى غاية 1989، وبعده تم إنشاء جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ) عام 1990 واستمر إلى غاية 1995(3) إلا أن هذه السياسة واجهتها عراقيل حالت دون الوصول إلى النتائج المرجوة.

في هذا الصدد يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الفلسفة الاستثمارية الجديدة في مختلف قطاعات الاقتصاد في الجزائر قد أقرت وشجعت التحول إلي أنظمة السوق الحر وتشجيع القطاع الخاص في تحديد سياسة التوظيف والاستثمار في اليد العاملة، وتم بالمقابل رفع شعارات حقوق الإنسان في مجال مكونات النسق المهني بالجزائر، من حيث التكوين والمرافقة الخدمية والتوظيف والتأطير المهني وقبول المؤهلات التقنية والتطبيقية التي يملها طالبو مناصب الشغل، وصل تراجع نسبي في دور الدولة في مجالات التخطيط المهني العمل والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وربط سياسات التكوين المهني بسياسات التوظيف في القطاعين الخاص والعام.

في الوقت نفسه زاد فيه عدد مؤسسات القطاع الخاص زيادة كبيرة ومذهلة في ظروف قصيرة وقياسية، مع صول تعدد وتنوع في نشاطاتها وتغيرت بعض مضامين ودلالات بعض المفاهيم المحورية بسبب ذلك، ومن بينها مفاهيم العمل والشغل والمهنة واليد العاملة منها لتطرح عوضها مفاهيم جديدة على غرار التنمية والمشاركة الشعبية والاستفادة والتعاون في إطار يلبي ضغوطات العولمة الاقتصادية وما تتضمنه من أبعاد اقتصادية (فرض اتجاه الخصخصة) وإقرار حرية السوق وحرية أرباب العمل والمستثمرين والمشاركين الأجانب، (في قالب من حقوق الإنسان والانتشار الديمقراطي والتمكين الاجتماعي والمهني كصيغ ومفاهيم جديدة) وثقافيه (منظمات ومواثيق أخلاقيه عالميه – قيم ثقافيه) وبروز الدعوة إلى قيام مجتمع مدني جزائري جديد لكن بخصائص عالمية وفلسفة لا تعكس الصورة التقليدية للمؤسسة في المجتمع الجزائري.

لعل ما جاء سنويا وفي أكثر من مرة وفي أكثر من تقرير من تقارير التنمية البشرية للجزائر الذي يصدره كل سنة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من منح المواطنين حقوق العمل والشغل وممارسة الحق في النشاط النقابي التي تعتبر الأداة التي يستطيعون بها القيام بمسئولياتهم المقررة بمقتضي الاتفاق بين الدولة والمجتمع المدني من خلال تلك الاجتماعات الماراطونية بين أعضاء الثلاثية (الحكومة، النقابة وأرباب

العمل)، بينما يقتصر دور الدولة فقط في توفير بيئة إدارية من اجل الإسراع بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مع ذلك سيطالب المواطنون بحرية التعبير وحرية تشكيل التنظيمات النقابية والعمالية للدفاع عن مصالحهم والوصول إلى حيازة المعلومات عن عالم الشغل والعمل في الوقت الراهن، بما في ذلك حرية الحصول على كل المعلومات الدقيقة بخصوص فرص العمل والتوظيف، ويستطيع المجتمع المدني النشط مهنيا ونقابيا مع جميع القوى العاملة وطالبي الشغل أن يجعل الحكومة أكثر استجابة لمتطلبات المرحلة الحالية، وهذا لا يتم إلا بوجود تنظيمات نقابية عمالية وحقوقية قوية تمثل المواطنين وتصل إلى طالبي الشغل والفئات المحرومة منها, وكذلك بوجود مشرعين قادرين على أداء وظيفتهم بكل دقة ومهارة من الناحية القانونية والحقوقية

لا ننسى الإشارة هنا إلى أنه في ظل التغيرات والإصلاحات التي شهدتها الجزائر خاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 والذي امتد إلى 1998، وما نتج عنة من تسريح مكثف للعمال والذي كان مردّه حل العديد من المؤسسات العمومية، أصبح من الضروري ترقية قطاع المؤسسات المصغرة والمتوسطة باعتباره المحور الأساسي للإنعاش الاقتصادي، إذ أنه قادر على خلق مناصب شغل كثيرة وبتكلفة أقل. وفي هذا الإطار انتهجت السلطات العمومية بعض الإجراءات والتدابير بهدف تدعيم سياسة تشغيل الشباب، حيث تم اعتماد هيكل تنظيمي جديد يدعى **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** (ANEM)، هذه الأخيرة موجهة خاصة للشباب العاطل عن العمل من خلال تشجيعهم على إنجاز مشاريع استثمارية بصفة فردية أو جماعية.

1). وضعية التشغيل في الجزائر:

إن الحديث عن وضعية الشغل والتشغيل يتطلب معرفة مقدار النشاط (الاشتغال) وكذا مقدار عدم الاشتغال (البطالة) ولهذا الغرض نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (1)

يبين تطور السكان الناشطين والمشتغلين والبطالين من 1966 إلى غاية 2000

التاريخ	السكان الاجمالي	الناشطون	البطالون	معدل الاستغلال	معدل البطالة %
1966	12.10	2.56	0.84	21.16	33.0
1977	16.90	3.04	0.67	17.50	22.0
1987	23.00	5.34	1.14	12.90	21.4
1992	26.00	6.22	1.8	23.39	23.8
1995	28.20	7.49	2.10	26.56	28.1
1997	29.10	7.64	2.15	27.90	29.4
2000	30.00	8.70	2.70	28.80	28.8

Source : O.N.S étude démographique de l'Algérie, collection .stat N°19.1988-1998 pp17-28

في حدود الفرضيات المطروحة (وعددها أربعة) نقدم الفرضية العامة والتي تقوم على الاستفسار حول سير عجز القطاع الرسمي (العمومي والخاص) في حل مشكلة البطالة، علماً أن الصفة التي تتميز بها البطالة في الجزائر هي "بطالة الشباب"، ولعل أحسن تقدير أو تثمين لهذه الفرضية، هو من خلال عرض ما ساهم به القطاع الرسمي في التشغيل.

جدول رقم (2): يبين مقدار مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنشاء مناصب شغل (من 2001-2004)

القطاعات	عدد المناصب	النسبة المؤوية%
الصناعة	199.666	12.73
الفلاحة	305.484	19.46
البناء والأشغال العمومية	317.556	20.23
تجارة وخدمات	746.934	47.56
المجموع	1.569.640	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية من 1992-2000

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الزيادة في مناصب العمل المتاحة على مستوى المؤسسات خلال الفترة (2001-2004) استحوذ على الجزء الأكبر منه قطاع الخدمات والتجارة بنسبة 47.56%، بالنظر لحجم ونوع عروض العمل المقدمة في هذا الإطار، وكذلك لطبيعة الطلب المتزايد على هذا القطاع، حيث لا يتطلب مهارات عالية تشفع فيها الشهادات العلمية العالية والدقيقة، في حين يساهم قطاع الصناعة بـ 12.73% وبالمقابل تقدم الفلاحة نسبة مساهمة تقدر بـ 19.46%، وهذا دون شك لكون هذين القطاعين صارا يتطلبان تخصصا مهنيا عالي المستوى تشفع فيه شهادات علمية تطبيقية تضبط مضمون المؤهلات الحقيقية لطالبي الشغل في هذه القطاعات.

كما تجدر الإشارة من ناحية أخرى أن هذين القطاعين لم يشهدا توسعا تقنيا على المستويين العمودي والأفقي، الأمر الذي جعل عروض العمل فيهما قليلة ومحدودة مفتوحة فقط لذوي الكفاءات العلمية العالية، خاصة وأنهما أكثر من القطاع الأول، كانت قد انفتحتا أمام تجربة المؤسسات المختلطة بموجب مرسومين وهما 13/82و13/86 اللذين قننا طبيعة المؤسسات المختلطة، ثم تطورت الأمور مع بروز قانون النقد والقرض سنة 1990م، ثم الاتجاه نحو إنشاء مؤسسات الشراكة الاقتصادية مع الأجانب وذلك بموجب صدور قانون الاستثمار سنة 1993م.

كل هذا سمح بفتح مصارف وبنوك أجنبية في الجزائر لتمويل الأعمال والنشاطات التي تقوم بها مؤسسات الشراكة، وهذه المؤسسات طرت مشاكل كثيرة من خلال شرط التوظيف الصعبة أمام طالب العمل من الجزائريين، والأمر رغم كل هذه الجهود لم يساهم في ترقية النشاطات الاقتصادية في الجزائر لتقديم حلول ناجعة كفيلة بوضع أطر تقنية لتسوية مشاكل الشغل والعمل والتوظيف، وهذا بالتراكم والتتالي لهذه الظروف والمصاعب ما يؤكد لنا الصعوبات الكبيرة التي تواجهها القطاعات الإنتاجية في الجزائر في إنشاء مناصب الشغل، وكأننا بقينا ندور في حلقات فارغة وليس حلقة واحدة التفكير في تبني خطوط جديدة في مجال فلسفة الاستثمار الاقتصادية، فالميزانيات الضخمة المرصودة والقاعدة الواسعة جدا من التجهيزات التحتية وكثرة الاستثمارات الداخلية وعن طريق الشراكة، إلا أن نسبة البطالة ظلت تراوح مكانها دون تغيير ولا

تبديل، وهو ما يعني ضرورة تبني خطوط عمل جديدة وقوية في مجال فلسفة الاستثمار الاقتصادية في الجزائر.

- **إشكالية العمل والعمل بشكل آخر:**

غالبا ما نميل إلى التفكير في العمل باعتباره النشاط الذي نقوم به مقابل أجر معين، من خلال أداء مهمات تتطلب طاقات عقلية أو ذهنية أو بدنية في سبيل إنتاج سلع أو خدمات تلبي احتياجات بشرية (4)، لكن هذه النظرة تميل إلى المبالغة في تبسيط مفهوم العمل إلى حدّ الإخلال بمعناه الحقيقي، حيث أن العمل غير المأجور يلقي بظلاله على جميع مناحي الحياة، وثمة أنواع كثيرة من النشاط لا تدخل في عداد العمل المأجور، وأكثرها يندرج في مجال القطاع غير الرسمي.

لقد طرأت تغيرات مهمة على النسق المهني خلال هذه الفترات وقد تجلت في أبرز مظاهرها في تعاظم التركيز على المهن الخاضعة للمعرفة أكثر من خضوعها للصناعة وهذا النمط من التحول الاقتصادي يعرف بنمط الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعرفي الذي تكمن فيه الأفكار والمعلومات وأشكال المعارف الأخرى وراء النمو الاقتصادي.

1- التشغيل غير الرسمي:

إن تقييم التشغيل غير الرسمي في الجزائر صعب جداً، وهو يختلف من مصدر لآخر، لكن الأهمية التي يمثلها لا تقبل الجدل:

- فقد تنامى هذا القطاع شيئا فشيئا في ظل الظروف التي تزامنت مع مخططات إعادة هيكلة المؤسسات، وتسريح العمال بفعل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، زد إلى هذا الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر خلال عشرية التسعينات.
- أن الديوان الوطني للإحصائيات، وفي تحقيقاته المختلفة حول التشغيل غير الرسمي، يعتبر أن المؤسسات الخاصة التي فيها أقل من عشرة (<10) أجراء، يعتبرها داخل فئة العائلات لأنها تقوم بإجراءات حسابية كاملة.
- إن نتائج الدراسة التي قام بها **الديوان الوطني للإحصائيات** (ons) في شهر سبتمبر 2003، تبين أن التشغيل غير الرسمي في الجزائر عام 2000 قارب مليون شخص،

وارتفع عام 2003 إلى أزيد من 1.25 مليون فرد، وقد تطورت خلالها نسبة التشغيل غير الرسمي في الجزائر من 15% عام 1999 إلى 17.2% عام 2003، بمعدل تزايد سنوي يساوي 8.2%، هذا وعلى الرغم من توفر آليات المتابعة على أكثر من هيئة وجهاز، إلا أن هناك مشاكل تقنية كثيرة لا علاقة لها بطبيعة المراقبة والمتابعة من الناحية التقنية، وإنما المشكلة الرئيسية تتعلق بطبيعة الهياكل الاقتصادية القائمة فعليا ومدى قدرتها على استيعاب طلبات اليد العاملة في السوق الجزائرية.

- الدولة من جهتها تبث عن حلول لمشاكل البطالة وتلبية طلبات اليد العاملة في بثها عن وظائف قارة ودائمة، وأرباب المؤسسات تسعون لتوفير مناصب شغل بطرق ملتوية فيها الرغبة في التهرب الضريبي والتهرب من التأمينات الضرورية لكل اليد العاملة التي يتم تشغيلها في هذه المؤسسات، والجدول الموالي يوضح ذلك بدقة وبأرقام تكشف حقيقة الواقع المهني في الجزائر والفارق بين سياسات الدولة في علاج ظاهرة البطالة وانتشار التوظيف غير الرسمي

جدول رقم 3: يبين تطور الشغل المهيكل والموازي حسب القطاعات خلال الفترة (1999-2003)

الشغل حسب القطاع	1999	2000	2001	2002	2003
الفلاحة	1185	1184	1328	1438	1566
الصناعة	493	497	503	504	510
البناء والأشغال العمومية	743	781	803	860	970
تجارة وخدمات	2741	2744	2807	2934	3044
مجموع التشغيل المهيكل	5162	5206	5451	5736	6049
الشغل غير الرسمي	911 15%	1034 %16.5	1146 %17.3	1181 %17.1	1249 %17.2
المجموع	5162	5206	5451	5736	6049

المصدر: الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

الممارسات غير الرسمية: و اقع و أبعاد

قطاع العمل غير الرسمي هو نشاطات غير متجانسة، وتشمل أنشطة تتعلق بالمشروعات، وكذلك عمالة مأجورة غير منظمة من قبل الدولة، ويتضمن هذا القطاع عمل التعاقدات الصناعية والخدمية الفرعية ونشاطات التجزئة (الباعة الجوالين)، وخدمات المنازل، وتجارة الجنس وكذا الأعمال الزراعية.

يدخل النساء والرجال في القطاع غير الرسمي لأسباب مختلفة، بالنسبة للرجال، يقدم القطاع غير الرسمي عادة دخلاً أكبر من القطاع الرسمي ويوفر حركية للترقي أثناء عمليات إعادة التشغيل الاقتصادية، وهو بالنسبة إليهم يعطيهم فرصا كبيرة للحركة والنشاط الموازي، الأمر الذي يجعلهم يحصلون على أجور إضافية، خاصة وان الوتيرة الزمنية التي تتوفر لهم، هي أحسن وأوسع وأضمن مقارنة بتلك المتوفرة واقعيا للنساء، وحتى بالنسبة لأولئك الذين يعرضون فرصا للعمل، يختارون الرجال أكثر مما يختارون النساء، لعوامل وحسابات لها علاقة مباشرة بالعمل والتهرب الضريبي وتسويق المنتوجات (5).

بالنسبة إلى النساء يعتبر العمل بالقطاع غير الرسمي إستراتيجية للعيش الاقتصادي، قد يمارس إضافة إلى العمل الرسمي المأجور ونشاطات الكفاف المنزلية، فمثلاً نجد في صناعة الملابس في ميامي أن معظم الصانعين من اليهود و90% من المتعاقدين بعقود فرعية هم رجال كوبيين و95% من العاملين نساء كوبيات، إضافة إلى ذلك، فإن المهاجرين هم "الممولين الرئيسيين" بالنسبة إلى إستراتيجية التحول إلى القطاع غير الرسمي عبر العالم، إذ يشكل الرجال في أمريكا اللاتينية وكذا إفريقيا 60 إلى 70% من مالكي ومديري أعمال القطاع غير الرسمي، يسيطرون على عمالة النساء العاملات في المنزل (6)

إن مساهمة النساء في القطاع غير الرسمي عالميا هي أعلى من نسب مساهمتهن الرسمية، وهي في توسع مستمر عبر العالم في كل المناطق الريفية والحضرية، حيث يجري عمل النساء الصناعي غير الرسمي في محلات تجميع سرية، تتهرب من قوانين الحماية الهجرة والجور، أو في المنازل حيث يعطيهن المتعاقدون بعقود فرعية القطع (إلكترونية، ملابس وكذا المجوهرات) من أجل القيام بالعمل في المنزل على أساس الدفع مقابل

القطعة أو بأجور أقل من الحد الأدنى، وهناك خدمات بيع التجزئة غير الرسمية شائعة كذلك مثل الباعة الجائلين والأطعمة الجاهزة، وبيع السجائر في الشوارع أيضا(7) .

الخدمات المنزلية:

هي وظيفة نسائية تشمل العناية بالأطفال تحضير الطعام- تنظيف الملابس والتسوق... وهي جزء من عمل المرأة في القطاع غير الرسمي عالميا (8)، وكثيرا ما يدعم عمل القطاع الرسمي لنساء أخريات، هذا العمل تشكله قضايا الطبقة والعرق والجنس والقضايا السياسية العالمية، خصوصا عندما تهاجر النساء من جنوب آسيا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى بلدان أخرى بغرض العمل في المنازل كخادمات، الشيء الذي يعرضهن إلى الاستغلال لأن عملهن يقع خارج نطاق قوانين الدولة.(9)

تجدر الإشارة هنا إلى التسلسل الهرمي ضمن الوظيفة، فنجد مربيات الأطفال والمشرفات يتمتعن بسلطة أكبر من الخادمات (وهن عادة يتشكلن أساسا من نساء ملونات أو مهاجرات فارات من الاضطهاد السياسي أو من كارثة اقتصادية بسبب أزمات التخلف والديون، التي دفعتهن لمغادرة بلدانهن الأصلية والبحث عن مصادر رزق وحياة في البلدان التي هاجروا إليها واستقروا بها)، ونظرا لهذه الهشاشة التي تميز وضعهن، كثيرا ما تتعرض المرأة لمضايقات جنسية من قبل الرجل في البيوت التي يعملن فيها، من دون أن تعرف القضية حلولا مناسبة ووافية على مستويات الأجهزة الأمنية والقضائية.

غالبا ما تكون هذه المضايقات الجنسية من الجرائم المسكوت عنها، لأنها تساوي لقمة العيش التي يبحثن عنها في هذه الأوضاع السيئة، وكثيرا ما رفعت ونادت هيئة الأمم المتحدة عبر مكاتبها الإقليمية المتعلقة بمراقبة حقوق المهاجرين والمهاجرات إلى خطورة ظاهرة الاعتداءات الجنسية التي تكون ضحيتها النساء المهاجرات البسيطات،حيث أصبح الكثير من الدول النامية حالياً مثل بنغلاديش و الفيلبين وسيريلانكا متعهدة على الأجور التي تحولها عاملات المنازل المهاجرات من بلادهن.

كثر الحديث في أواخر الثمانينات عن نوع من العمل في القطاع غير الرسمي وهو " تجارة الجنس العالمية " التي تطبق نوعاً من الممارسات العرقية والنوعية في بغاء النساء والأطفال في آسيا وإفريقيا، بل وصل الأمر في بعض البلدان إلى تحديد نوع من التقنين لهذه الممارسة غير الأخلاقية، وذلك بإخضاع الشبكات المتورطة في ذلك للإعلان عن أسماء الضحايا ليس من اجل المتابعة والمراقبة ولكن من اجل تحصيل ضرائب على هذه

الممارسات **(10)**، ففي غضون هذه الأوضاع السيئة صار الجنس تجارة معلنة مثله مثل باقي الممارسات التجارية الأخرى، وما يهم الدولة هنا هو تحصيل الضرائب فقط، دون مراعاة الأذى النفسي والأخلاقي والصحي الذي يمس هذه الفئات من النساء والأطفال الضحايا.

تشير دراسات الباحث الاجتماعي "**إيمي هايت**" **Aimée Hwight**: أن عدد من يمتهن الجنس في بانكوك يساوي 10 بالمائة من عدد النساء العاملات في الشركات عبر القومية، أي الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات، وفي القواعد العسكرية الأمريكية والحماة الذكور من الدول المتقدمة حالياً، وممّا يثير مزيدا من التساؤل والاستغراب أن حكومات هذه الدول تلعب دورا رئيسياً في تطوير هذا الشكل من عمالة النساء غير الرسمية، بينما تقوم في الوقت نفسه بتجميد أو التضييق على نشاطات النساء العاملات في المصانع**(11)**.

خاتمة:

مما هو واضح كل الوضوح من خلال هذا العرض، أن سياسة التشغيل في الجزائر، تحتاج بالفعل إلى تشكيل مقاربة علمية تحليلية وخاصة في ظل المعطيات الغزيرة المتوفرة عن عالم الشغل والقضايا القانونية والتنظيمية المرتبطة به، وسبنا أننا وقفنا أمام عوامل وعناصر مختلفة تشتمل لأصول السياسات التي تم وضعها للتكفل بانشغالات اليد العاملة، وعليه وانطلاقا من كل ما سبق نستنتج بعض الأفكار ذات الارتباط المباشر بسياسات الشغل وظروف العمل:

. أن المرأة العاملة خارج العمالة الرسمية هو حقيقة واضحة ومنتشرة عبر الكثير من الحالات والنماذج المتوافرة في الجزائر، وخاصة في ظل المؤسسات الناشئة في إطار الشركات المختلطة السابقة، أو في إطار مؤسسات الشراكة مع الأجانب.

. في العمل غير الرسمي كما في العمل الرسمي، فإن تمكين النساء من احتلال مناصب شغل فاعلة وحقيقية تحفظ الكرامة وتفتح الأفق أمام التطور والارتقاء في الحياة المهنية في الجزائر هو عملية معقدة، تحتاج إلى كثير من التدخل والمشورة والتعاون الكثيف.

. تنتفع النساء اللواتي يعملن في بيوتهن، ومتعهدات المشاريع البيتيّة مباشرة من الأجور التي يكسبنها في قطاعات العمل غير الرسمي، وهو وضع ينتشر ويزداد حدة في الحياة

اليومية المعاصرة، باعتبار أن فرص العمل لم تعد متاحة أمام جميع طالبات العمل وفق نظام المؤهلات.

.الكثير من النساء تعملن في ظروف تنطوي على المخاطر ويعملن بشكل معزول، وتعشن عند مستوى الكفاف، ولا يستفدن من أي نظام للتأمين بعيد المدى ولا أي نظام صحي مرافق ولا أي برنامج للتكوين المهني أثناء الخدمة، بالإضافة إلى وجود قصور كبير في القوانين المشجعة الدافعة إلى تحقيق الحقوق وضبط المصالح ذات الأهمية لهؤلاء العاملات.

.لد الآن ورغم ما نراه وما نشاهده من إجراءات وتطبيقات، فإن عمل المرأة في إطار هذا "النسق المهني" يبقى إستراتيجية بقاء وإحدى الطرق لمقاومة التهميش والإذلال والإبعاد، الأمر الذي يدفع نحو البث عن مساهمات سوسيولوجية لترقية العمل نحو مقاربة سوسيولوجية تحليلية فاعلة ومتفاعلة.

المراجع المعتمد عليها:

(1) Conseil national économique et social : colloque international sur l'emploi des jeunes. Recueil documentaire sur le chômage et l'emploi des jeunes. Alger du 11 au 13 mars 1996.p12

(2) Ibid, p : 68

(3) Guidens (Antony) : la sociologie, p.u.f pp 463-465

(4) Musette (Saib) : l'espace sociale et la jeunesse in : cahier du CREAD, N°26, Alger, 1991, p49

(5) WELZER LANG (DANIEL) **: Les Hommes et le Masculin** ; PARIS, PAYOT, 2008, COLL. PETITE BIBLIOTHEQUE PAYOT, EDITION REVUE ET CORRIGEE ; 348 P.

" Le genre est le système sociopolitique qui organise la domination masculine et l'illusion hétérosexuelle. Or, s'il donne lieu à de nombreuses études sur les femmes, on ne sait pas encore grand-chose des hommes et du masculin, qui forment pourtant l'autre versant des rapports de genre. Ce livre (...) présente d'abord une brève histoire des idées, théories et débats qui, parallèlement aux luttes féministes, ont abouti ces cinquante dernières années, en sciences sociales, à l'adoption du concept

de rapports sociaux de sexe, puis à celui de genre (...) Il présente et discute aussi les écrits que trois grands sociologues hommes - Maurice Godelier, François de Singly et Pierre Bourdieu - ont consacrés à ces questions. Un livre pour comprendre, du côté des hommes aussi, toutes les conséquences de la profonde déstabilisation des relations entre les hommes et les femmes. " Daniel Weizer-Lang, sociologue, est professeur à l'université de Toulouse. Il est l'auteur de plusieurs ouvrages aux Editions Poyet, dont Utopies conjugales, La Planète échangiste, et Les Hommes violents.

(6) Brahimi (A) : les reformes économiques : implication social, revue algérienne du travail ; N°20, 1999

(7) Bounoura Chaib, « une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde », les cahiers du CREAD, N°30, 2eme trimestre, 1992

(8) THÉRY (IRÈNE) : LA DISTINCTION DE SEXE : UNE NOUVELLE APPROCHE DE L'ÉGALITÉ ; PARIS, ODILE JACOB, 2007 ; 676 P.

"Est-ce vraiment notre sexe qui détermine notre identité? Pour comprendre les questions d'identité que posent les nouvelles formes d'alliance et de parenté, Irène Théry repense de fond en comble les distinctions de sexe. Ce n'est pas la nature qui nous fait hommes ou femmes, c'est la société qui nous attribue des rôles masculins et féminins. On n'est pas un homme ou une femme, on agit comme un homme ou comme une femme. Mais aussi, et le plus souvent, comme une personne tout à la fois partenaire d'une vie sociale, congénère de l'espèce humaine, mâle ou femelle d'une espèce naturelle et dépositaire des valeurs humaines. Irène Théry remet en question les mythes de nos sociétés individualistes à partir d'une comparaison avec les sociétés traditionnelles. Et propose une pensée inédite des relations sociales... "

(9) lebrut (Raymond) : « sociologie du chômage ». ED : PUF, PARIS, 1966.

(10) CNES, plan national de lute contre le chômage, Alger, février ,1998.

(11) (ج) تيمور ويرتس. ترجمة سمير الشيشكلي: من الحادثة إلى العولمة: (رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الاجتماعي، عالم المعرفة، الجزء2، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر2004.